

# أمنة للطيور المهاجرة

## استراحة مهاجر

تقوم مجموعات حماة الحمى بمنع الصيد على أراضيها، إلى درجة أن الطيور صارت تلجأ إلى هذه الحمى هرباً من بنادق الصيادين الذين لا يبهون للضرر الناتج من أفعالهم (في الصورة استراحة الطيور في حمى عنجر). بل إن بعض حماة الحمى الذين تعمقوا في حب الطبيعة، أصبحوا يقومون بأعمال إنسانية جليلة، حيث يسارعون إلى جمع الطيور التي جرحتها بنادق الخرطوش والرصاص وعرضها على أطباء بيطريين وإجراء العلاج اللازم لها بغية إعادة إطلاق سراحها ضمن موسم الهجرة أو في أقرب موسم هجرة. وفي حال عدم تمكنها من الطيران ثانية فإنهم يقدمونها إلى مراكز التوعية البيئية التي تهتم بتربيتها. كل ذلك يجري بإرادة محلية غير مصطنعة يكفلها عشق الطبيعة الذي رتبته في نفوسهم جمعية حماية الطبيعة.

\* بروفيسور في علم الطيور البرية وبيئتها



القانوني فيها بغية السعي إلى إصلاح الوضع، وفي زمن تبين فيه أن الصيد قدر مفروض على الدول، الأمر الذي دفع منظمة البيردلايف إنترناشيونال إلى عقد ورشة علمية في ماليزيا عن الطيور، بما في ذلك الصيد برئاسة جو سلطانا من مالطا في عام 1999 نتجت منها استراتيجية «البيردلايف» لعام 2000... صار لزاماً على الجميع العمل لتنظيم الصيد وتعديل قوانينه لأجل الاستدامة وحماية الأنواع المعرضة لخطر الانقراض. ولقد رأت منظمة «البيردلايف» أن أحد الأخطار على الطيور يتمثل بالقتل غير المشروع لها، وهذا أمر يتعلق مباشرة بتنظيم الصيد ووضع الآلية المناسبة لتطبيق القانون.

لذا، شاركت جمعية حماية الطبيعة بتحديث قانون الصيد منذ عام 1997 وبوضع قراراته التطبيقية منذ عام 2010، وبردع المخالفين لقانون الصيد والإدعاء عليهم لدى وزارة البيئة.

### حصر الأماكن

ثم وجدت الجمعية في اجتماعات المجلس الأعلى للصيد البري أن هنالك صعوبة بفتح باب الصيد المقنون في ظل الظروف الأمنية السائدة، وفي ظل عدم توافر عديد من قوى الأمن الداخلي التي أناط بها القانون تطبيقه، فلجأت إلى اقتراح تطبيق قانون الصيد على الأراضي المشاع العائدة إلى البلديات وحصره بها للتمكن من مراقبته والتأكد من تطبيقه حسب القانون، على أن تساعد البلديات في المراقبة وإبلاغ قوى الأمن الداخلي عن التجاوزات، وريثما يطبق هذا الاقتراح الذي يلاقي يوماً بعد يوم استحساناً من الصيادين والبيئيين على السواء.

الطبيعة في لبنان لدفع المجتمعات المحلية إلى الإبداع والابتكار في إنتاج كل ما هو صديق للبيئة والإنسان واستدامة الأنواع. بل إن جمعية حماية الطبيعة قامت بتنمية الوعي لدى مختلف الفئات، الأمر الذي جعل البعض في الجمعيات الأخرى ينهل من معلومات التوعية المتوافرة لدى



جرت حماية النعار السوري المعرض للانقراض في حمى عنجر



جمعية حماية الطبيعة لكي ينفذها في أماكن أخرى، وهذا دليل على النجاح. واستخدمت جمعية حماية الطبيعة طرقاً علمية ومنطقية لتحديد الأشخاص في كل حمى من المهتمين بحب الحياة البرية والمحافظة على الموارد الطبيعية، فأنشأت مجموعات سمّتها «حماة الحمى»، تعمل بالتنسيق في ما بينها على مواضيع عدة وتشارك في دورات تدريبية تنمي قدراتها على حماية التنوع البيولوجي وتطوير السياحة البيئية وما تتطلبه من بنية تحتية وخدمات.

### تعديل القانون

في عصر يقوم الناس فيه بقتل الطيور بلا هوادة، سواء في الدول التي تدعي أن ليس فيها قتل عشوائي للطيور، أو في الدول التي تصرّح عن أعمال القتل غير



معونات ثابتة من الدولة، بينما الحمى تعيش على ما تنتجه أيدي المجتمع المحلي بطريقة في شكل مميز من أشكال الاستدامة.

### «حماة الحمى»

تحاول الجمعية المحافظة على

بعلبك والفاكية وجبيل والعاقورة وروم وقيتولي وخربة قنارافار وعين زبدة والقرعون وعين إبل، بالإضافة طبعا إلى حمى عنجر/كفرزبد. أي تقريبا نفس عدد المحميات الطبيعية المعلنة في لبنان، مع فارق أن المحميات الطبيعية تتلقى

## عاجل

## تفّلت المقالم والمراكم إلى مجلس الوزراء

لم تكن خافية قضية الأعمال العشوائية في قطاع المقالم والكسارات والمراكم على مختلف الأراضي اللبنانية، منذ زمن بعيد، وقد مرت حكومات وعهود من دون أن ينجح أحد في ضبط هذا الملف عبر مخططات توجيهية وقوانين ناظمة. وقد لحظ أمس وزير البيئة طارق الخطيب في الاجتماع الذي ترأسه للمجلس الوطني للمقالم والكسارات بحضور ممثلي الوزارات المختصة هذا «التفّلت»، وطرح من خارج جدول الأعمال موضوع المراكم والكسارات التي تعمل عشوائياً، وأطلع الأعضاء على جولاته على عدد من المناطق، مطالباً المجلس باتخاذ القرار المناسب أو رفع توصية إلى مجلس الوزراء، كي تتحمل الجهات الأمنية مسؤوليتها تجاه من يعمل بلا تراخيص قانونية ضمن المخطط التوجيهي وخارج المخطط، في ظل حديث الإعلام وبعض الجمعيات البيئية عن غطاء». ونقل استياء رئيس الجمهورية من المراكم والمقالم والكسارات التي تعمل خلافاً للقانون، وهو يرفض كلياً ما يجري، ويدعو إلى تطبيق القانون على كل الناس». وأضاف وزير البيئة: «لا انتقائية في تطبيق القانون، ومن يرغب في الحصول على ترخيص يتقدم بطلب يدرسه المجلس الوطني، فإذا كان مستوفياً للشروط يعطيه الترخيص، وإلا يرفضه. ومن يحظّ بترخيص، فعليه أن يعمل ضمن أصول معينة».

كذلك أطلع الوزير المجلس على عزمه على إرسال كتاب إلى وزارة الداخلية لوقف كل الانتهاكات البيئية في منطقة جبيل. وفي ختام الاجتماع أوصى المجلس بأن يعرض وزير البيئة على مجلس الوزراء موضوع التفّلت الحاصل في المراكم والكسارات غير المرخصة قانوناً، لوقف العمل بها وإعادة النظر في تعديل المخطط التوجيهي.

# عملك عين بعالم

والتربة وتعزيز فرص العمل للمجتمعات المحيطة بطرق مباشرة وغير مباشرة»، بحسب رئيس الدائرة الهندسية في الاتحاد جلال عبد علي. الاتحاد كلف شركة «جيوفلنت» دراسة تقويم الأثر البيئي. وللاخذ بملاحظات الجمعيات الأهلية والدولية في المنطقة، نظم الاتحاد أمس لقاءً تشاورياً حضره نائب رئيس



يلتزم المعمل نفايات 64 بلدة، إضافة إلى ثلاثة مخيمات فلسطينية



مع المعادن والبلاستيك، وأحياناً بقايا المسالخ والنفايات الطبية. في المقابل، كانت النفايات العضوية بعد تخميرها توضع في العراء لتجفيفها لمدة لا تقل عن أربعين يوماً، ما أدى إلى انبعاث الروائح الكريهة إلى البلدات المحيطة به، في ظل عدم توافر «هنغارات» مغلقة. في النتيجة، فاقت كمية النفايات قدرة المعمل على الاستيعاب، ما دفع بعض البلديات إلى رمي نفاياتها في أوديتها وخارجها وإحراقها.

### إين الخلك؟

الخلل في التجهيز والتشغيل استدعى خطة تطوير من الاتحاد بتمويل من البنك الدولي. تنص الخطة على «زيادة قدرة المعمل على الفرز وتخمين المواد العضوية من خلال تطبيق وسائل للمحافظة على نوعية الهواء والمياه السطحية